



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



الحاكم العام موريس فيوليت وسياسته تجاه الحركة الوطنية الجزائرية (12 مايو 1925 _ 20 نوفمبر 1927)

Governor-General Maurice Violet and his policy towards the Algerian National Movement (May 12, 1925 - November 20, 1927)

أمينة مسعودي^{1*} ، جيلالي تکران²
¹ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف - الجزائر
² جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف - الجزائر

Key words:

*General Governor
Maurice Violet
National movement
Algeria
Colon.*

Abstract

The historical reality of colonial Algeria at the beginning of the 20th century confirmed the emergence of a new phase of national struggle and the 1920s is one of the most decisive decades in the history of Algeria, although the First World War did not bring any solution to the Algerian problems, the events of this war have affected every aspect of The phenomenon of life is almost in Algeria, and thus the impact of this war in this country was not limited, a large number of Algerians participated whether they were soldiers in the French army or workers in French factories, and as a result they spread new ideas and learned different languages and benefited from other experiences, and if they These lessons are known to be valuable during the war, they will be of great value in the 1920s, and this has helped to the emergence of political bodies and parties, each with its policy in the face of French colonialism in Algeria, including the independence movement, the elite current, the reformist movement and the communist movement, But the French administration in Algeria had a lookout, it recruited all means to strike and stifle the national movement, but governor-general Maurice Violet distinguished himself from his predecessors of the general rulers with his policy of "...

The Governor-General considered that the policy and excesses of the French state in Algeria may widen the gap between the French and Algerians and generate a real revolution that could lose France Algeria as the most important African colony and a gateway to its other colonies on the continent.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2020/03/22

القبول: 2020/08/06

الكلمات المفتاحية:

الحاكم العام
موريس فيوليت
الحركة الوطنية
الجزائر
الكولون.

لقد أكد الواقع التاريخي للجزائر المستعمرة في بداية القرن العشرين عن ظهور مرحلة جديدة من الكفاح الوطني و يعتبر عقد العشرينيات من أكثر العقود حسما في تاريخ الجزائر، رغم أن الحرب العالمية الأولى لم تأتي بأي حل للمشاكل الجزائرية، فإن أحداث هذه الحرب قد أثرت على كل مظهر من مظاهر الحياة تقريبا في الجزائر، وهكذا فإن وقع هذه الحرب في هذه البلاد لم يكن محدودا، فقد شارك عدد كبير من الجزائريين سواء كانوا جنودا في الجيش الفرنسي أو عمالا في المصانع الفرنسية، ونتيجة لذلك شاعت بينهم أفكارا جديدة وتعلموا لغات مختلفة واستفادوا من تجارب أخرى، وإذا كانت هذه الدروس تعرف قيمتها خلال الحرب فإنها سوف تكون ذات قيمة كبيرة في العشرينيات من هذا القرن، ولقد ساعد ذلك في ظهور هيئات وأحزاب سياسية كل منها لها سياستها في مواجهة الاستعمار الفرنسي في الجزائر من بينها التيار الاستقلالي و تيار النخبة و التيار الإصلاحية والحركة الشيوعية، لكن الإدارة الفرنسية في الجزائر كانت لها بالمرصاد، فقد جندت كل الوسائل لضرب الحركة الوطنية و وخنقها، غير أن الحاكم العام "موريس فيوليت" تميز عن سابقه من الحكام العاميين بسياسته "المعتدلة" من خلال الإجراءات التي اتخذها في شأن الأهالي والحركة الوطنية، في قضية الإدماج والتجنيس حتى يقارب بين الجزائريين والفرنسيين لتشكيل مجتمع واحد. وأعتبر الحاكم العام أن السياسة والتجاوزات التي تقوم بها الدولة الفرنسية في الجزائر قد تزيد من اتساع الهوة بين الفرنسيين والجزائريين و يولد عن ذلك ثورة حقيقية قد تفقد فرنسا الجزائر كأهم مستعمرة إفريقية وبوابة لمستعمراتها الأخرى في القارة.

1- مقدمة

2. سياسة الحاكم العام موريس فيوليت « Maurice viollette في الجزائر

1. 2 من هو موريس فيوليت. « Maurice viollette » (1870-1960)؛ رجل دولة وسياسي فرنسي من مواليد 3 سبتمبر 1870 (مدون، صفحة 147)، تزامن تاريخ ميلاده مع نهاية عهد إمبراطورية نابليون الثالث (vingt, 1997, p. 27) هو من أصل منطقة بوس (Beauce)، استقرت عائلته في جانفيل (Janville)، حيث سمحت الثورة الفرنسية 1789 لعائلته بترك الفلاح والصناعات الحرفية والانضمام إلى البرجوازية، تحصل على الدكتوراه في القانون وأصبح مستشار عام لمحافظة دروس (Dreux) منذ سنة 1906 ورئيس المجلس البلدي لهذه المدينة سنة 1908، رئيس المجلس العام وعضو برلماني من مايو 1902 إلى غاية نوفمبر 1919 (بوقريوة، 2012، صفحة 315)، كان ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي، قد أصبح عضوا في مجلس الشيوخ، ساهم في الحياة السياسية الفرنسية ولا سيما فيما يتعلق بالمستعمرات وبالأخص الجزائر وكانت تجربته بالجزائر ومعاصرتة لذكرى الاحتلال جعلته خبيرا في الشؤون الأهلية، مما جعل الجبهة الشعبية في فرنسا تعينه في حكومتها كعضو مختص في الشؤون الجزائرية (عمري، 2009، صفحة 284).

بعد سقوط حكومة ادوارد هيريو في أبريل 1925 قام رئيس

تعتبر فترة الوجود الفرنسي في ما بين الحربين (1919-1939) أوج النظام الاستعماري في الجزائر حيث جاء هذا النظام نتيجة لتجارب طويلة منذ أن نزل الفرنسيون في هذه الأرض عام 1830 و وضعت الجزائر تحت إدارة فرنسا مباشرة، ولتطبيق سياستها الإجرامية شكلت فرنسا حكومة عامة في الجزائر يقودها ممثلو الإدارة الفرنسية أو بما يسمى "بالحاكم العام"، فقد اختلف هؤلاء الحكام العامون في طريقة تسييرهم للجزائر كل حسب فكره المتمرس ورؤيته الخاصة للقضية الجزائرية، وقد عملوا طوال تواجدهم على رأس الحكومة العامة أن يخضعوا الجزائر أرضا وشعبا للحكم الفرنسي، فقد تميز الحاكم العام موريس فيوليت في تطبيق سياسته على الجزائريين، وكان أكثر ليونة و اقل تشددا على الشعب، وعلى هذا الأساس سنسلط الضوء على هذه الشخصية المهمة التي لم تلق اهتماما كبيرا من طرف المؤرخين في دراستها وتحليل سياسته لهذا سنطرح إشكالية حول هذه الشخصية الفرنسية وسياسته التي تعد اقل عنفا مقارنة بالحكام العاميين السابقين: ماهي المعالم أو مظاهر السياسة المرنة للحاكم العام موريس فيوليت في الجزائر؟ ما موقف المستوطنين من سياسته الأهلية في الجزائر؟ وما رد فعل الحركة الوطنية الجزائرية على سياسته؟.

من الحكومة الفرنسية أن تقوم بتنفيذ المساواة في الحقوق والواجبات بين الجزائريين والمستوطنين، وتجسد ذلك عندما رفض إرسال الجزائريين إلى الخدمة العسكرية في شهر أوت، لأنه حسب رأيه شهر يكثُر فيه الأمراض وأنه يتم تأجيله في شهر فيفري.

وفي مسألة التعليم كان يرمي فيوليت في جميع خطابه التي يلقيها في الكثير من المناسبات بالزامية تعليم الأهالي التعليم الفكري والصناعي، وأنه لا حياة للإنسان إلا من خلال العقل الذي يفكر واليد التي تعمل كما دعا الأهالي إلى تعلم اللغة العربية والفرنسية معا كونهم من جنس عربي وتفكير سياسي فرنسي ومن أعماله قام بإنشاء دار التعليم الصناعي بالعاصمة (أثار الامام عبد الحميد بن باديس (رئيس جمعية العلماء المسلمين)، 1991).

لقد انتقد فيوليت عدم قيام الاستعمار بجهد من أجل تعليم الجزائريين حيث أعطى بعض الأرقام التي تبين ذلك: عدد المتدربين 60 ألف عدد الأطفال بدون دراسة 800 ألف، المدارس الواجب إنشاؤها 20 ألف قسم في حين أن وتيرة إنشاء الأقسام هي 15 قسم في السنة والتي يصفها فيوليت بأنها "لا تكفي حتى لتكاثر السكان، لذلك فالتأخر لن يعوض وإنما سيكبر مع الزمن"، وتظهر أهمية التعليم عند فيوليت من خلال ملخصه حول المساعدات الذي أودعها لدى لجنة المساعدات للنيابيات المالية ويذكر "أن التعليم يمثل أولى الأولويات (...). اعترف بالمجهودات التي قام بها أسلافي، ومجلس المالية، غير أن المهمة كبيرة والإمكانات تقلصت" (vingt، 1997، صفحة 51).

وفي نفس الطرح صرح موريس فيوليت أمام الجمعية الوطنية بالحالة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري خلال العشرينات إذ يقول: "إنها لحالة فاجعة حقا لقد استطعت أن أرى كما تستطيعون أن تروا أنفسكم، إذ ذهبتم إلى الجزائر حالة البؤس التي دفعت إليها الأكثرية الساحقة من السكان هناك: فتمت أكواخ مبنية من أغصان الشجر والغطاء المهلهل المفروش على الأرض و الأدوات المنزلية البدائية، وقال في موضوع آخر من خطابه وكيف لا يتأثر الإنسان بحالة الفلاح البائس الذي يعمل بوسائل بدائية إلى أبعد حد ويحرق بها الصخور التي طرد إليها؟ وكيف لا يذهل الإنسان إلى مرأى هذه المرأة التي ترتدي الأسمال وتساعد حيوانات الجر في جهد الشاق لحراسة بعض الحواكير الصغيرة بمحراث غالبا ما يكون من خشب، يصطدم في كل لحظة بالصخر، الذي يبرز إلى سطح الأرض أو بالشجر الذي يستحيل استئصاله" (بورفان، 2001، صفحة 31).

وقد تكلم موريس فيوليت أيضا عن أعمال الولاية بذكر الأوامر الخاصة بالقرض الفلاحي، لأن مسألة القرض الفلاحي مسألة مهمة من حيث النتيجة الفلاحية التي لم تأت إلا بفوائد قليلة في الأرض رغم حرص الحكومة العامة

الجمهورية قاسطون دوميروك (Gaston Doumergu) بإعطاء منصب رئاسة المجلس ل بانلو في (Painlevé) الاشتراكي الحر وصديق موريس فيوليت، وهذا التغيير الوزاري أدى إلى تغيرات كبيرة في الإدارة العليا لفرنسا، فبعد تعيين الحاكم العام ستيف وزيرا للعدل، أصبح منصب الحاكم العام للجزائر شاغرا، حيث شرعت الحكومة الفرنسية في البحث عن الشخص المناسب للحكومة العامة في الجزائر، ووقع الاختيار على موريس فيوليت لتولية هذا المنصب رغم أن هذا الأخير رفض عدة مرات مناصب فيما وراء البحار، غير أنه قبل هذه المرة الحكومة العامة في الجزائر واشترط مقابل تعيينه كحاكم عام أن يبقى في البرلمان، وتم قبول هذه الشروط حيث حمل المرسوم على تعيين "موريس فيوليت" في مهمة مؤقتة في الحكومة العامة في الجزائر في 5 ماي 1925، وفي 7 ماي 1925 وصل موريس فيوليت إلى الجزائر (Meynier, 2014, p. 23) واستقبله محافظ الجزائر ورئيس بلديتها رايفي (Raffi) الذي تعهد أمامه بالإخلاص للسكان والادارات الجزائرية ورد فيوليت على هذا الكلام بقوله "جئت كممثل لفرنسا، سأحكم من أجل فائدة البلاد، وليس باسم حزب حتى لو كان لي" وبعدها شرح برنامجه والذي أنهاه بهذه العبارات "سيادة رئيس البلدية، في بعض السنوات معا أتمنى سنحتفل بعيد المئوية، العلم الفرنسي يغطي الجزائر بحمايته لها، ليس لدينا إلا خمس سنوات من أجل التحضير لهذا العيد التذكاري، يجب علينا سيادة الرئيس أن نذهل العالم بإظهارنا له ما يستطيع فعله (...). السلم الفرنسي" (vingt، 1997، صفحة 45).

2.2: معالم سياسة الحاكم العام موريس فيوليت تجاه قضايا الجزائريين الأهالي

يرى فيوليت قضية تجنيس الجزائريين الذين أرادوا الحصول على الجنسية الفرنسية بأنهم يستهدفون الحصول على الامتيازات، وكمثال على ذلك أنه تجنس الكثير من عمال السكك الحديدية، صغار الموظفين، صغار المزارعين والكثير من سكان القبائل الذين كانوا يحرصون على حرية التنقل والتمتع بكامل حقوق المواطنة الفرنسية وإلا أن شرط التخلي عن الأحوال الشخصية كان عائقا أمام الكثير من الجزائريين في الحصول على الجنسية الفرنسية (عمري، 2009، صفحة 147-148).

كان فيوليت يعتزم بتسهيل عمليات التجنيس الفردية وأنه لا يفكر في تجنيس الناس جماعيا، وفي هذا الشأن تشاور فيوليت مع وزير الداخلية في مسألة التمثيل النيابي، وقدم طلب بتسجيل الآلاف من الجزائريين في الهيئة الانتخابية الفرنسية (أجيرون، 2008، صفحة 640)، ويضيف الحاكم العام في هذا الصدد أن الإدماج كان فرصة لخروج الجزائريين من بوتقة العزلة التي عرفها المجتمع الجزائري والتي فرضتها السلطات الفرنسية في السابق عليهم (شبيخ، 2013، صفحة 73).

أما فيما يتعلق بقضية المساواة فقد طلب الحاكم العام

الإصلاح (دسوقي، 2001، صفحة 201)، وحاول فيوليت سياسته هذه جلب ولاء الشباب الجزائري بإعادة الأمل لديهم في التطور داخل إطار المجتمع الفرنسي، بإرساء قاعدة الحوار بين المجتمع الجزائري والمجتمع الأوروبي في الجزائر، ولذا فإن الإدماج في رأيه يعد عملية شاقّة بين مجتمعه الأصلي و مجتمع لا يضمن حسن استقباله للمتنجس (عمري، 2009، صفحة 285).

وهنا يفصل فيوليت في مسألة التجنيس بين النخبة والشعب، إذ أن ممارسة الحقوق السياسية لدى النخبة أكثر أهمية من القاعدة الشعبية ويرى أنه لا يمكن وضع النخبة في موقف حرج بمشروطة التخلي عن عقيدتها الشخصية، وتمكين النخبة الأهلية من حق التصويت مع الفرنسيين مؤكداً على أن لا تبقى النخبة المتفرنسة والتأوربية روحاً ومظهراً تعاني من ذل باعتبارها رعية وحرمانها من أن تكون فرنسا موطناً لها (عمري، 2009، صفحة 286).

حسب تقدير الوالي العام فيوليت في سنة 1926 وصل عدد أعضاء النخبة إلى عشرين ألف ويرى فيوليت أن هذه الفئة التي حصلت على قدر من الثقافة العصرية تستحق الاحترام، خصوصاً وأن كثيراً من أعضاء هذه النخبة استقروا في المدن وتبنوا المظهر الأوروبي ولم يعد لهم أي تأثير على العامة، و رغم إقرار الحاكم العام فيوليت بكون أفكار النخبة لا تؤثر في العامة من المجتمع الجزائري فإنه يؤكد أن المناقشات التي تظهر بين الجمهور حول قضية اللباس الأوروبي الذي يتبناه البعض ولا يتبناه البعض الآخر تكتسي أهمية كبيرة لديه، ونفس النقاشات حول التجنيس الذي يطلبه البعض ولا يطلبه البعض الآخر لها انعكاسات عميقة على المجتمع الجزائري مستقبلاً (عمري، 2009، صفحة 286).

لذا ندد فيوليت بهذه النزعة الاستعمارية التي تحاول أن تنقص من قدر المثقفين، إذ يقول: "إن عمليات الوخز المتكررة التي تجرح كرامة هذه النخبة تتراكم كل يوم بطريقة خطيرة" لهذا يرى فيوليت أن عدد المتنجنسين سيكون كبيراً إذا قامت الإدارة الفرنسية بإدماجهم داخل المجتمع الفرنسي، ولكن الإدارة على حد قوله تقوم بتثبيط هذه العملية ويذكر كمنال على ذلك إحدى البلديات في منطقة القبائل التي يتشكل أكثرية ناخبها من المتنجنسين الذين من المفروض أن يكون لهم الحق في أن يصبحوا مستشارين بلديين مثل الأوروبيين، إلا أن قراراً صادراً عن عمالة الجزائر قد خرق كل هذه البنود التي جاءت في القانون العام والقانون المدني نفسه

حيث طلب من الحاكم العام آنذاك إلغاء انتخاب شيخ البلدية ونائبه اللذين تم انتخابهما بواسطة الاقتراع العام من غرف ناخبين متنجنسين وغير متنجنسين، وكان المتنجنسين - يقول فيوليت - ليسوا فرنسيين، دون أن يمنع هذا الحق للمتنجنسين الأسبان والإيطاليين والمالطيين الذي يوجدون بكثرة في بلديات مدينة الجزائر (عمري، 2009، صفحة 287).

على تنفيذ وتطبيق هذه المسألة لما لها من فوائد عديدة (المنتقد، 1344 هـ / 1925 م، صفحة 96).

ولتبيان ميل فيوليت نحو الأهالي وتعاطفه مع قضاياهم نشير إلى ما ورد في جريدة "La Dépêche Algérienne" أن الحاكم العام "فيوليت" قد طلب من المندوبيات المالية إعمادات مالية قدرها خمسة ملايين فرنك لمساعدة النساء الحوامل والرضع من الأهالي (أجيرون، 2008، صفحة 639)، وذلك يستدعي إيجاد عدد كبير من الأطباء لحفظ الصحة عموماً كما يجب توفير عدة مناصب للقوابل والمرضات التي تتعلمن ما يجب القيام بما يحفظ صحة الوالدة وولدها و يعترف فيوليت بأن البؤس قد انتشر لدى الجزائريين بسبب إهمال الحكومة الفرنسية لمسائل الجزائريين منذ الاحتلال أي قرن كامل تقريباً من الاستغلال واستطاع فيوليت في هذا الإطار أن يستميل الشعب الجزائري ويرسم صورة حسنة عن سياسته (المنتقد، 1344 هـ / 1925 م، صفحة 96) وهذا ما جعل الأهالي يكتفون له الكثير من الود والعرفان بالجميل حيث صار يعرف " بحبيب الجزائريين" و" فيوليت العربي"، وكتب الشيخ الإبراهيمي سنة 1931 ما يلي عن فيوليت يقول " لم يظفر سياسي بمثل ما ظفر به فيوليت من حب الجزائريين وتقديرهم و امتلاك قلوبهم كل ذلك لكلمة خير قالها فيهم سعى صالح سعاها في مصلحتهم على ما يتطرف ذلك السعي من شكوك واحتمالات وعلى أنه لم ينجز من سعيه قليل ولا كثير " (هدوش، 2013-2014، صفحة 36)، ويصف أحمد توفيق المدني كذلك في كتابه حياة كفاح الجزء الثاني الحاكم العام مورييس فيوليت "يقول كان فيوليت وطنياً صادقاً محباً لأمتة متشعباً بروح الديمقراطية الصحيحة محباً للعدل والإنصاف، كارهاً للظلم والإجحاف وقد راعته الحالة الكئيبة الحزينة التي وجد عليها المسلمين في الجزائر، وهاله ما رأى وما يسمع وما قرأ عن آراء المستعمرين القذرة وما اقترفوه، وهم دائبون على اقترافه من مظالم ومنكرات وقد قال لما رأى من بطش وجشع أبناء بلده " دوام هذا الحال من الحال، فإما أن تسلك فرنسا سياسة عدل ورحمة وتعيد للجزائري كرامته وتعترف لها بحقه في الحياة وتسوي بينه وبين الفرنسي وإلا مآل الحكم الفرنسي إلى الانهيار، ومآل الشعب الجزائري إلى الثورة والانتفاضة والى متى يدوم سكوته يا ترى؟ (المدني، حياة كفاح (مذكرات)، صفحة 21).

3.2 سياسية الحاكم العام مورييس فيوليت تجاه تيارات الحركة الوطنية الجزائرية 1925-1927

1.3: جماعة النخبة (فدرالية المنتخبين الجزائريين)

حاولت النخبة تحقيق بعض آمالها في فترة تولي مورييس فيوليت الحكومة العامة للجزائر في الفترة ما بين 1925-1927 خاصة وأن فيوليت كان يرغب في جعل فترة ولايته بداية لسياسة جزائرية جديدة بعيدة عن عقيدة الاستعمار التقليدية وأكثر إنسانية وواقعية وتبنى طريق

2.3: فدرالية الشيوعيون الجزائريون

و التلخص من كل من يعارض الحكم الفرنسي في الجزائر ناظرا إلى كل لون أحمر أنه شعار الشيوعيين و إلى كل ظل على أنه شبح شيوعي (سعدالله، 1992، صفحة 355) ووجدت هذه السياسة المعادية للشيوعية في الجزائر قبولا وسط الكولون بالداعين إلى ضرورة حماية الجزائر والجزائريين من سموم النظريات الشيوعية ومن يروجون لها .

2.3. التيارات الإصلاحية (الديني)

أصدر ابن باديس في نوفمبر 1925 صحيفة المنتقد و صدر العدد الأول منها في (11 ذو الحجة 1343هـ/ 2 يوليو 1925) في مدينة قسنطينة ونتيجة لقوة لهجتها و جراءة دعوتها في مقاومة الاحتلال الفرنسي وعملائه وذلك حفاظا على مقومات الشخصية العربية الإسلامية سارعت الإدارة الاستعمارية إلى إغلاقها بعد أن صدر 18 عدد منها فقط، وفي هذا الصدد صرح ابن باديس مايلي "رسمنا لأنفسنا خطة بينهاها في جريدتنا المتحجبة" المنتقد"، كتبناها بإخلاص وصرامة مبيينين ما ترمي إليه من الإصلاح والرقي و التهذيب في كنف فرنسا الديمقراطية وبمساعدها، تلك هي خطتنا التي لا نرى أفضل منها ولا يمكننا أن نحيد قيد شبر عنها (...). عجبنا أن تعطل جريدتنا التي تنادي بمساعدة فرنسا الديمقراطية، هذه هي جريدتنا الشهاب اليوم التي سنخدم بها ما هو خير ونافع للأمة الجزائرية وحكومتها الفرنسية، ورجاؤنا من الأمة الجزائرية أن تسمع القول وتتبع أحسنه من جميع الكاتبيين، ورجاؤنا من حكومتنا الفرنسية ورجالها الأحرار أن يتحققوا إخلاصنا كجزائريين برهنوا في جميع المواقف على حسن نويهم نحو الوطن الأم و أننا لا نريد إلا أن نعيش مع جميع أبناء فرنسا في حرية وأخوة ومساواة متحابين متعاونين على ما فيه سعادة الجميع" (ثنيو، 2015، صفحة 313) : انظر الملحق (رقم 01).

لا شك أن صحيفة "المنتقد" التي عنوانها وحده عبارة عن برنامج كامل قد أرادها ابن باديس تحطيمًا لعالم قديم - لا يتفق مع روح الإسلام ولبه - الذي كانت تهيمن عليه الزوايا والطرق الصوفية والعقائد الفاسدة ويحاول منع رياح التجديد من الدخول إليه بواسطة تجسيم شعارها آنذاك "اعتقد ولا تنتقد" وكان ابن باديس أراد أن يقول من خلال اختيار هذا العنوان أن خلاصنا الحقيقي هو في القضاء على هذا الشعار، وفي انتهاج النقد لكل ما هو قائم (مقبل، 1423/2003، صفحة 221).

بعد أن تم توقيف جريدة المنتقد عوضت مباشرة جريدة أخرى وهي الشهاب، هذه الجريدة التي كانت افتتاحيتها في العدد الأول من صدورها وردت فيها كلمات ومعاني تعبر عن مرامي الإصلاح ما ترومه في المجال السياسي - أي الحياة العامة - فقد أوضحت الفقرة أن ما تسعى إليه الحركة الإصلاحية هو التقدم والرقي وتهذيب المجتمع في كنف فرنسا الديمقراطية مع الحيطة التامة التي تقتضي مراعاة قوانين الدولة الفرنسية وضوابطها، كما أن

إن الشيوعية في الجزائر لم تكن كما هو الحال في أوروبا تعبيرا عن الحركة العمالية، فهي في الأصل جاءت نتيجة لتطور الجناح الراديكالي داخل الفدرالية الجزائرية للحزب الاشتراكي الفرنسي، انطلاقا من انتقادات الكومنترن التي تعرض لها الحزب الشيوعي الفرنسي واتهامه بالتقصير بمساعدة الشعوب المستعمرة، وبناء على توجيهاتها شرع الحزب الشيوعي الفرنسي في تطبيق سياسة الأممية الشيوعية، فأنشأ سنة 1924 فدرالية الحزب الشيوعي بالجزائر بغرض بلشفة الحزب والتحكم أكثر في تطبيق السياسة الشيوعية في هذا البلد (أوعامري، 1437/2016، صفحة 29). أدت هذه السياسات المندرجة في إطار إستراتيجية الشيوعية العالمية إلى رد عنيف من قبل الحكومة العامة في الجزائر، فالحاكم العام فيوليت الذي عرف بسياسته المتشددة أمام كل من يمثل الشيوعية في العالم قد اتهم الحركة الشيوعية العالمية بنشر الدعايات عن طريق توزيع المنشور والصحف بين الجزائريين بإيعاز من المكتب السوفيياتي في فيينا. هذه السياسات المتشددة للحاكم العام جعلته يحارب الاتجاه الوطني (عمري، 2009، صفحة 285) والشيوعية في الجزائر على السواء إذ طارد الشيوعيين وكل من يتعامل معهم، ففي سنة 1925 اعتقلت الحكومة العامة في الجزائر مجموعة من المتأمرين تحت رئاسة رجل اسمه الريغي ويقال أن المتأمرين كانوا على علاقة مع الحزب الإصلاحية الذي يتزعمه الأمير خالد لإحداث ثورة في الجزائر بالتنسيق مع ثورة الريف في المغرب الأقصى، كانت مهمة المنظمة حسب ما صرحت به الإدارة الفرنسية هو وضع المذهب الثوري موضع التنفيذ بإنشاء جمهورية جزائرية تحت حكم البروليتاريا أو البرجوازية الوطنية بتكتيك بث روح الثورة في الأرياف لإقناع السكان بأن قضية المغرب ككل هي قضيتهم وإقناعهم بعدم دفع الضرائب وعصيان أوامر الإدارة الفرنسية، وان يلجأوا إلى حرب العصابات (سعدالله، 1992، صفحة 302)

نتيجة ذلك قرر فيوليت اعتقال أولئك الجزائريين الذين تعاونوا مع حركة الأمير عبد الكريم الخطابي وقال انه فعل ذلك لكي يقضي على الخطر الذي كان يهدد الجزائر كلها، ثم عبر عن سروره بأن الانتخابات الجزائرية قد سارت بدون متاعب بسبب ذلك الاعتقال، لأن الأمير خالد وأصدقائه الشيوعيين كانوا غائبين، هذا حسب رأي الحاكم العام الاشتراكي وأعلن بعد مدة من الوقت أنه لن يتسامح مع النشاطات الشيوعية في الجزائر، وقد صرح إلى جريدة لوماتان في 2 ديسمبر 1926 انه يستنكر الدعاية الموالية للحركة الوطنية التي كان يقوم بها الشيوعيين في الجزائر، و أكد فيها أنه مصمم على حجز الصحف التي تتبع هذه الدعاية، و وعد بأنه سيأتي بالمسؤولين على ذلك أمام المحاكم وأنه لن يكون مسؤولا على تسليم الجزائر إلى الحركة الشيوعية العالمية و قام لحاكم العام بإحيائه لنظام الاحتجاز السري

إن الحاكم العام قد أعاد بعض الأمل إلى الشبان الجزائريين لكنه اقلق الأوروبيون كثيرا، وقد رفض المفوضون الأوروبيون هذه الموازنة، لذلك قد حصل الناخبان تومسون ومورينو من الرئيس الفرنسي بوانكريه على استدعاء فيوليت و عزله من منصبه كحاكم عام في الجزائر وذلك في 9 نوفمبر 1927 (بوعزیز، 2008، صفحة 110) وهنا يظهر موقف الكولون المتناقض في سياستهم إلى حد بعيد، فمن جهة نجدهم يطالبون بالاستقلال الذاتي واللامركزية وتسيير شؤونهم بأنفسهم دون اللجوء إلى الإدارة المركزية في باريس، لكن من جهة أخرى نجدهم يلجؤون إلى فرنسا احتجاجا على بعض القضايا والأحكام الصادرة من طرف الحكومة العامة أو من الأهالي والوطنيين معا ليضيقوا عليهم وذلك خدمة لمصالحهم فقط، ولعب المستوطنون دورا مهما في تسيير شؤون فرنسا في الجزائر، لذلك نجد الإدارة الفرنسية في الكثير من الأحيان ترضخ لهم وتعمل بما يرضيهم على حساب الجزائريين، وبالرغم من عزله كحاكم عام إلا أنه بقي يعمل لصالح مشروعه إلى بداية الحرب العالمية الثانية، حيث قام بتحقيقات في الجزائر و حاول إرضاء الأقلية الأوروبية من جهة والنخبة الجزائرية من جهة أخرى بإدخال تعديلات على مشروعه الاندماجي ولكنه لم يفلح في تحقيق أفكاره حول الإصلاحات بالجزائر.

5: موقف التيارات الوطنية من بعض قضايا سياسة الحاكم العام موريس فيوليت

1.5: قضية التجنيس والمساواة

1.1: التيار الإصلاحية (الديني)

ظهر موقف الإصلاحيين من خلال رد فعل ابن باديس الذي كان ينتقد ويعلق على معظم الخطب السياسية التي كانت تصدر عن الحكام العامين أو عن رؤساء الحكومات أو رؤساء الجمهورية أو النواب ويرد عليها سلبا أو إيجابا، وذلك ابتداء من سياسة موريس فيوليت في ربيع 1926 والذي ألقى خطابا موجها لسكان القطر الجزائري على اختلاف عناصرهم و دياناتهم و جنسياتهم، ظهر فيها بمظهر المدافع عن العدل و المساواة والإخاء من جميع الأجناس فكان رد ابن باديس على موريس فيوليت، على أن الروح الديمقراطية و المفاهيم الاشتراكية التي كان يتحدث بها فيوليت في خطابه لا تتحملها الروح الاستعمارية المهيمنة على أكثرية الفرنسيين بالجزائر و أنه إذا كان لا يشك في مدى تمسك " فيوليت " بمبادئ الديمقراطية الاشتراكية، فإنه يشك في قدرته على زعزعة المستوطنين عن مبادئهم الاستعمارية (باديس، 1926/1340، صفحة 1)، وظل بن باديس منذ سنة 1925 يحتج على الحكومة الفرنسية بسبب إجراءاتها التعسفية إزاء صحفه ورجال الحركة الوطنية عموما، وفي الوقت نفسه يطالبها بتطبيق العدالة و المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في المستعمرة وكتب في شهر سبتمبر 1926 مقالا آخر حول وقف الصحافة العربية في الجزائر و يبرز فيه ازدواجية خطاب

الفقرة تحرص على حرص الدولة التي تتعامل معها بأنها الدولة الديمقراطية أي أن الأمر يتطلب الوعي بحقيقة الديمقراطية ومبادئ الجمهورية والسياسة والمجال العام وحقوق الإنسان والحريات فكلها يمثل المنسوب الأدنى الذي يجب عدم النزول دونه من أجل تحقيق المطالب السياسية والاجتماعية (ثنيو، 2015، صفحة 314).

وأمام النشاط الذي كان يقوم به العلماء من وعظ وإرشاد قبل تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قام فيوليت و بإيعاز من الإدارة الفرنسية بعرقلة نشاط رجال الحركة الإصلاحية كمنع ابن باديس من إلقاء خطبته بتلمسان في 28 أفريل 1927.

4. رد فعل المستوطنون على سياسة الحاكم العام موريس فيوليت في الجزائر

أمام السياسة اللينة التي اتبعتها موريس فيوليت في الجزائر اصطدم هذا الأخير بمعارضة شديدة من طرف المستوطنين، ولقد ظهرت هذه المعارضة منذ تعيينه حاكما عاما على الجزائر وذلك بسبب سياسته الاستعمارية التي تتعارض مع مصالح المعمرين الكبار لذلك فقد كانت الوسائل مسموحة ومتاحة للإطاحة به وطرده خارج الجزائر، واتهموه بأنه موال للعرب في نظرهم بداية بمهاجمة جريدة لومانيتي الحاكم العام فيوليت، وأطلقت عليه اسم " فيوليت الطاغية " واعتبروه زعيم نظام الرعب الذي أرسى قواعده وأنه حاكم كارتل المغضلين، وأما فيما يتعلق بقرار الإعانات المالية التي قدمها للأهالي صرح مسؤول اللجنة المالية "الدكتور بورد " في 12 جوان 1926 بأن مشروع المساعدة التي قدمت للأهالي أعد على ضوء فرنسي فرنسا وليس فرنسي الجزائر كما عارض المندوبون الفرنسيون في شهر جوان 1927 التصويت على الاعتمادات المخصصة للدفاع الوطني في الجزائر، وكان التصويت بحجب الثقة يستهدف شخصية الحاكم العام و أن هذا الأخير كان ينوي بمظهره المدافع عن الأهالي لتأليب الجماهير المسلمة ضد الفرنسيين (أجيرون، 2008، صفحة 639)، واتهمت الصحافة فيوليت بأنه يقوم بدور الفارس المحصن للحقوق المهضومة ودور البطل الهمام عن كل احتجاجات الأهالي وعلى هذا الأساس طلبت منه جريدة إيكو دالجي الرحيل (بوعزیز، 2008، صفحة 110).

أما عن رابطة شيوخ البلديات في الجزائر فقد قادت حملة شرسة من خلال هجمة دعائية ضده، وأمام هذه المعارضة الشديدة اضطرت الإدارة المركزية في باريس إلى اتخاذ إجراءات ضد موريس فيوليت بسبب صلابته الكولون وانتقادهم لسياسته خاصة، بعدما أن أعلن هذا الأخير في التوسع في الإصلاح الذي بدأ سنة 1919 في مجال التمثيل النيابي، و نادى بأن تمنح أقلية من الجزائريين المتعلمين الحق في انتخاب نواب في البرلمان الفرنسي مع الاحتفاظ بحقوقهم الانتخابية وذلك على أساس مكانتهم الشخصية (سعدالله، 1992، صفحة 355).

عام 1930، وقد أوضحت النخبة أن الهدف من خلق اتحاد هو إيجاد التفاهم المشترك بين أعضاء الاتحاد وبين الفرنسيين، وأن أعضاء النخبة سيكونون مخلصين لفرنسا التي جاءت إليهم بالحضارة، ووعدوا باحترام السلطات الفرنسية في الجزائر، وكان هناك إجماع من أعضاء الاتحاد على ضرورة المساواة بين المسلمين والفرنسيين والاعتراف بمطالب الجزائريين وإيجاد تمثيل بناء لهم في البرلمان وإصلاح المجالس النيابية، كما أجمعوا أيضا على ضرورة المطالبة بالمساواة في الخدمة العسكرية ورفع مرتبات الجنود وإلغاء محاكم الردع لممارسة العدالة الحقّة، وطالبوا بتعيين قضاة مسلمين والنظر بعين الرعاية إلى عمال المناجم وإلغاء الغرامات الجماعية وتحسين أسلوب معاملة السجناء وإلغاء الضرائب على الأهالي والمساواة في التعليم وفي رواتب الموظفين، وطالب أعضاء الاتحاد أيضا بإصلاح أحوال الفلاحين الجزائريين ومنحهم قروضا زراعية، وحرية ممارسة العقيدة ومساواة الدين الإسلامي بالأديان الأخرى وتطبيق القوانين الاجتماعية على الجزائر (دسوقي، 2001، صفحة 203).

ونلاحظ على هذه المطالب أنها كانت تقوم على التعاون مع فرنسا والمطالبة بالقضاء على سياسة التفوق العنصري التي سارت عليها فرنسا في الجزائر (دسوقي، 2001، صفحة 203)

ويعتبر كل من ابن جلول و فرحات عباس من الشخصيات البارزة في الساحة السياسية بحيث كانا يتصفا بالاعتدال وعدم استعمال العنف للتخلص من القوانين الفرنسية الجائرة (بوخوش، 2008، صفحة 233)، وفي 14 نوفمبر 1927 سافر وفد من ثلاثين ليبراليا إلى فرنسا لكي يضع مطالب الفيدرالية مباشرة أمام الحكومة الفرنسية بعد تجاهل الحاكم العام بورد لمطالبهم وقد قابل هذا الوفد آنذاك وزير الداخلية ألبير سارو وبعد الاستقبال الجيد قام وزير الداخلية بإصدار بيان بتعيين لجنة لدراسة المسألة، غير أن الوفد عاد بنتيجة غير إيجابية مما جعل الليبراليين يشنون حملة قوية من أجل تمثيل الجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي (قداش، 2008، صفحة 301)، وقد امتدت هذه الحملة إلى فرنسا ونتيجة لذلك الضغط عين ألبير سارو لجنة أخرى في 16 سبتمبر 1928 لكي تدرس تمثيل الأهالي وأهالي المستعمرات في البرلمان الفرنسي، فعلى إثر إيفاد اللجنة في الجزائر حازت النخبة على مكانة هامة في اللجنة الجديدة (سعدالله، 1992، صفحة 357-358).

خاتمة

إن السياسة الإدماجية التي عمل بها مورييس فيوليت وسعى إلى تطبيقها في الجزائر كان ذلك من أجل استمالة الحركة الوطنية وجس نبضها من خلال إعلان إصلاحات في فائدة الأهالي والحركة الوطنية، خاصة في إلغاءه لشرط عدم التخلي عن الأحوال الشخصية (العربية والإسلام) والهدف من ذلك هو سعي الحاكم العام إلى دمج الجزائريين في الحضارة الفرنسية، لأن في نظره يجعل من ذلك أمة عظيمة وقوية مع

الحكومة الفرنسية فيقول " فنحن يا فخامة الوزير بكل احترام للحكومة والقانون، نرفع لكم احتجاجنا واعتذارنا ولو تعريضا على الأقل بسبب التوقيف لنكون منه ومن مثله على حذر وبصيرة وإننا بهذه المناسبة نقدم لحضرتكم بيانا تاما لخطتنا ومقاصدنا ليكون لنا كوثيقة رسمية في وزارتكم الجليل"، وبعد أن احتج ابن باديس على وقف الصحف العربية التي حملت لواء الإصلاح والوطنية في الجزائر يشرح للحكومة الفرنسية مبادئه وأهدافه ومقاصده من هذه الصحافة التي يصدرها هو وبعض زملائه الآخرين فيبين أن مشروعه يقوم:

1- مبادئ فرنسا الديمقراطية.

2- يرفض وصاية الأحزاب الفرنسية والإدارة الاستعمارية في الجزائر (بن باديس، 1926/1345، صفحة 1) وبالرغم من أن فيوليت قد قام بتعطيل جريدة المنتقد لسان حال الإصلاحيين في 31 أكتوبر 1925 ومنع بن باديس من الوعد بتلمسان فإن هذا الأخير طلب إعادة النظر في الخطابات التي يلقيها الحاكم العام فيوليت بأنها لا تخلوا من ذكر المسألة الأهلية بأساليب عديدة، فيعني هذا بأن الحاكم العام مورييس فيوليت يعطي المسألة الكثير من الاعتناء والاهتمام وأنه لم ير جميع الولاة من يضاهايه في اعتناؤه بالمسألة الأهلية، إن الأهالي أصبح لا يخفى عليهم ما يقال فيهم من الخطابات الرسمية وغيرها، فهم على علم بالعواطف الشريفة التي تظهر في كثير من خطاباته وهم يقدرون تلك العواطف وأنهم فرحوا بتجديد ولايته لستة أشهر أخرى راجين أن تنظر أمور كثيرة من مصالحهم وأن وجوده على رأس الإدارة فرصة سعادة يحظى بها الجزائريون (1991، صفحة 225)، ولأن الشيخ عبد الحميد ابن باديس كان يدافع وبشدة عن القيم والمبادئ الساعية إلى إخراج المجتمع الجزائري فإنه اعاد بناء الإنسان الجزائري وصقل شخصيته على بعدي العروبة والإسلام، ونجح الشيخ في الضغط على الإدارة بصفة غير مباشرة ذلك بإنشاء تيار واسع وعريض في الساحة الجزائرية يتخذ من هويته الثقافية عنوانا له (درغال، 2014، صفحة 266)

2-1: النخبة

ظهر موقف النخبة خاصة بعدما أن أظهرت الحكومة العامة سياستها الجائرة من خلال إصدار قوانين أحدثت تباين في ردود الفعل حول قضية التجنيس والمساواة في الحقوق والواجبات بين المستوطنون والأهالي، ومن أهم القضايا التي عارضوها بشدة هي تسلط المستوطنون ودعم الحكام العامون لهم خاصة الحاكم العام "بيير بورد" إذ أن النخبة تعتبر كطبقة متقنفة وأكثر وعي من سواهم والذي أثار جماعة النخبة هو تناقض الفرنسيين في معاملتهم للجزائريين، وأنذرت النخبة الفرنسيين بعواقب هذه المعاملات وأكدت أنه من الممكن الإطاحة بسمعة الفرنسيين في الجزائر.

هذه العوامل جعلت النخبة تتكتل وخلق منظمة بشكل شبه رسمي في عام 1927 ثم اتخذت الشكل التنظيمي الواضح في

شارل روبر أجيرون. (2008). تأليف تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954 (جمال فاطمي وآخرون، المترجمون، صفحة 639). الجزائر: شركة دار الأمة.

طاهر عمري. (2009). تأليف النخبة الجزائرية وقضايا عصرها من بداية القرن العشرين إلى ما بين الحربين العالميتين (صفحة 147-148). الجزائر: الدار الوطنية للكتاب.

عبد الحميد بن باديس. (1926/1340). خطاب الوالي العام للقطر الجزائري بالنيابة المالية (المسألة الأهلية). الشهاب (21)، 1.

عبد الحميد بن باديس. (1926/1345). نحن صرحاء والصريح لا يخاف، سياستنا واحدة من يوم التأسيس. الشهاب (52)، 1.

عبد الحميد زوزو. (2013). تأليف الفكر السياسي للحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 (1880-1954) (الإصدار الطبعة الثانية، صفحة 236). الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

عمار بوحوش. (2008). تأليف التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 (الإصدار الطبعة الثالثة، صفحة 233). الجزائر: دار البصائر للنشر.

فهمي توفيق محمد مقبل. (ذو الحجة / مارس. 1423 / 2003). عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والنهضة في تاريخ الجزائر الحديث (1359-1307هـ/ 1888 م - 1940 م). مجلة الدرعية (20)، صفحة 221.

لمياء بوقريوة. (ديسمبر. 2012). مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر. مجلة علوم الانسان والمجتمع (العدد 4)، صفحة 315.

محفوظ قداش. (2008). تأليف تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية -1919-1939 (امحمد بن البار، المترجمون، الإصدار الطبعة الأولى، صفحة 301). الجزائر: شركة دار الأمة.

محفوظ قداش. (2008). تأليف جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954 (محمد المعراجي، المترجمون، صفحة 290-289). الجزائر: anep منشورات.

مصطفى أوعامري. (رمضان / جوان. 1437 / 2016). الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920-1954. مجلة الحضارة الإسلامية (29)، صفحة 454.

ناهد ابراهيم دسوقي. (2001). تأليف دراسات في تاريخ الجزائر (صفحة 201). القاهرة: منشأة المعارف بالاسكندرية جلال حزي وشركاه.

نور الدين ثنيو. (2015). تأليف اشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (الإصدار الطبعة الأولى، صفحة 313). قطر: المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات.

يحي بوعزيز. (2008). تأليف سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 (الإصدار طبعة خاصة، صفحة 110). الجزائر: دار البصائر للنشر.

مراعاة العدل والتحكيم النزيه من طرف وطن الأم، وكذا إقناع المستوطنين بأن بناء الحضارة يكون بالنضال المشترك ضد البؤس والعنصرية، لكن سياسية موريس فيوليت هذه قد زعزعت ثقة المستوطنين فيه وكذا البرلمان الفرنسي إذ كانوا يعتبرونه معادي للكلون والإدارة الفرنسية لأنهم لم يقبلوا أحكام مماثلة منحت كحقوق أساسية للأهالي، وهذا ما يجعل وقوع الكثير من المناوشات بين المسلمين الجزائريين والفرنسيين.

إن كل التشكيلات الوطنية الجزائرية و بمختلف توجهاتها سواء الحركة الإصلاحية و جماعة النخبة الجزائري أو التيار الوطني فقد دافعوا جميعهم و كل بطريقته الخاصة عن مقومات الأمة الجزائرية، و انتمائها الحضاري، وكثيرا ما ثمنوا مواقف الحسنة للحاكم العام موريس فيوليت وذلك لدفاعه عن الأهالي والحركة الوطنية، متهما الإدارة الفرنسية في كثير من الأحيان بتجاوزاتها الكبيرة في تطبيق قوانين وإجراءات تعسفية ضدا لجزائريين.

تضارب المصالح

يعلن المؤلفان أنه ليس لديهما تضارب في المصالح.

الهوامش

(1991). تأليف آثار الامام عبد الحميد بن باديس (رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) (الإصدار الطبعة الأولى، صفحة 225). الجزائر: مطبوعات وزارة الشؤون الدينية.

(1991). تأليف آثار الامام عبد الحميد بن باديس (رئيس جمعية العلماء المسلمين) (الإصدار الطبعة الأولى، صفحة 25). الجزائر: مطبوعات وزارة الشؤون الدينية.

Gilbert Meynier. (2014). L'Algérie et les Algériens sous le système colonial. Approche historico historiographique. Insaniyat (65-66)، 23.

أبو قاسم سعدالله. (1992). تأليف الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930 (صفحة 355). بيروت-لبنان: دار الغرب الاسلامي.

أحمد الخطيب. (1985). تأليف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحية في الجزائر (صفحة 243). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

أحمد توفيق المدني. تأليف حياة كفاف (مذكرات) (صفحة 21). الجزائر: دار البصائر.

أحمد توفيق المدني. (1956). تأليف هذه هي الجزائر (الإصدار الطبعة الأولى، صفحة 170). القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

المنتقد. (1344 هـ / 1925 م). المنتقد (20)، 96.

حكيم بن شيخ. (2013). تأليف الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية ما بين 1912-1936 (صفحة 73). الجزائر: دار العلم والمعرفة.

حياة هدوش. (2013-2014). مشروع بلوم فيوليت وموقف الحركة الوطنية منه 1930-1936. الجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية - جامعة محمد خيضر بسكرة.

خميسة مدور. (بلا تاريخ). مشروع بلوم فيوليت اصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري 1936-1938. مجلة المعارف للبحوث والدراسات (7)، صفحة 141.

رشيد درغال. (2014). دور النخب في تجديد المشروع النهضوي التنموي من خلال الفكر الباديسي. مجلة عصور جديدة (العدد 10)، صفحة 266.

سعيد بورنان. (2001). تأليف نشاط جمعية العلماء المسلمين في فرنسا 1936/1956 (صفحة 31). الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

أمينة مسعودي، جيلالي تکران، (2022)، الحاكم العام موريس فيوليت وسياسته تجاه الحركة الوطنية الجزائرية (12 مايو 1925 - 20 نوفمبر 1927)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات. ص ص : 39-46